الكبري فتنعكس حينيذ الكبري صغري والصغري كبري فتقول
مولانا عز وجل موضوع الصغري يجب اتصافه بالمعاني والمعنوية
محمولها ولاشئ من الصفات موضوع الكبري متصف بالمعاني
والمعنوية محمولها صحة الصغري البرهان العقلي المذكور وصحة
الكبري استحالة قيام المعني بالمعني فينتج من الشكل الثاني
مولانا ليس بصفة الصفة ليست بمولانا هكذا يقرر الجزء
الاول واما الجزء الثاني فتقول فيه لو احتاج الي مخصص ملزوم
لكان حادثا لازما بيان الملازمة لان اثر الفاعل لايكون الاحادثا
الاستثنائية لكن الحدوث علي الله محال بيانها مامر لنا من
وجوب قدمه وبقايه فاذا بطل اللازم الذي هو الحدوث
بطل ملزومه الذي هو الاحتياج الي المخصص واذا بطل
الملزوم وجب ان الاله غني عن المخصص وهو المطلوب
ولو دخلت علي اثباتين فتصيرهما متفيين بعد الاستثنائية
فتقول لو حرف امتناع لامتناع اي امتنع الاحتياج الي
مخصص لامتناع الحدوث في حقه والضروب الاربعة م
لانتج والدليل الاقتراني الاله قديم صغري وكلما كان قديما
فهو غني عن المخصص كبري صحة الصغري مامر لنا من
وجوب قدمه وصحة الكبري لان القديم لايكون الاغنيا
واجب الوجود فينتج الاله غني عن المخصص واما برهان
وجوب الوحدانية له تعالي فلانه لو لم يكن واحد لزم ان لا
يوجد شئ من العالم للزوم عجزه حينيذ قد تقدم ان الوحدانية
تشتمل علي ثلاثة اوجه وحدانية الذات ووحدانية
الصفات ووحدانية الافعال فاستدل الشيخ علي ثبوتها
كلها

كلها بدليل واحد وانما جمعهن بدليل ولم يفعل ذلك في ه
القيام بالنفس بل افرد كل وجه بدليل لكون وجوب الوحدانية
يلزم علي نفي كل وجه منها نفي العوالم فلما كان هذا اللازم
متحدا اكتفي بدليل واحد لانه يعمها واما القيام بالنفس فلا
يلزم من نفي احد وجهيه مايلزم في الاخر فلذلك عدد
الدليل فالمطلوب الواجب ان الله واحد كما قال قل هو الله احد
ودليل وحدانيته انه لو لم يكن واحد لزم ان لايوجد شئ
من العوالم فذكر الشيخ الملزوم واللازم واشار لبعض بيان
الملازمة وحذف الاستثنائية وبيانها للعلم وبيان الملازمة
بين نفي الوحدانية وانتفاء العوالم انه لو لم يكن واحد لكان
متعددا واذا تعدد الاله او تعددت صفاته او تعدد الفاعل
بان يكون ثم من يوثر بقدرته او بطبع او بعلة لزم في الكل
العجز وبيانه ان قدرة الله تعالي عامة التعلق بالممكنات كما مر
فاذا توجه الحق سبحانه للممكن وتوجه له الاله الاخر توجه
له من له صفة الاله او مقابل لما قبله كان ذلك معلولا لعلة
او مطبوعا لطبيعة او مقدورا لقدرة لها تاثير لايخلو اما ان
لاتنفذ قدرتها او تنفذ قدرتها معا واما ان تنفذ قدرة ه
احدهما دون الاخر فهذه اربعة اقسام وكلها اللازم فيها
العجز وبيان ذلك ان تقول اذا لم ينفذا معا فظاهر عجزهما
واذا عجزا عن هذا الممكن لزم العجز عن سايرالممكنات لاستوايهما
في الامكان واما نفوذهما معا فلايصح لاستحالة اثرين علي
موثر واحد فتعين ان الموثر فيه واحد والاخر قد عجز
وعجزه يقضي لعجز صاحبه لتماثلهما واما نفوذ مراد احدهما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)